

تقدير موقف

هل تمتلك القوى السياسية تصوراً للدولة؟

بندر العنابي

باحث في الدبلوماسية والعلاقات الدولية

المركز اليمني المستقل للدراسات الاستراتيجية

ملخص تنفيذي

لا تبدو الأزمة اليمنية مرشحة للانتهاء بمجرد تراجع سلطة جماعة الحوثيين أو خروجها من مركز السيطرة على مؤسسات الدولة. فالحرب التي بدأت مع سيطرة الحوثيين على صنعاء لم تنتج انقساماً عسكرياً وسياسياً فحسب، وإنما أعادت تشكيل بنية الدولة والمجتمع السياسي، وأفرزت مراكز قوة متعددة، ورسخت أنماطاً جديدة من توزيع السلطة والنفوذ والثروة، وأوجدت قوى محلية وعسكرية بات من الصعب تجاهلها عند الحديث عن مستقبل اليمن.

ومن هنا، فإن افتراض أن إنهاء سيطرة الحوثيين سيؤدي تلقائياً إلى استعادة الدولة يمثل تبسيطاً لمشكلة أكثر تعقيداً. فالدولة التي ستخرج من الحرب لن تكون هي الدولة التي كانت قائمة قبلها؛ إذ تغيرت موازين القوى، وتبدلت طبيعة العلاقة بين المركز والأطراف، وتوسعت صلاحيات الفاعلين المحليين، وتراكمت مصالح اقتصادية وعسكرية وسياسية مرتبطة باستمرار حالة الانقسام.

وتزداد أهمية هذا السؤال في ظل التحولات التي تشهدها البيئة اليمنية والإقليمية، واحتمال عودة التصعيد العسكري، واستمرار ارتباط الملف اليمني بأمن البحر الأحمر والتوازنات الإقليمية. وبالتالي فإن التفكير في «اليوم التالي» لم يعد ترفاً سياسياً، بل

أصبح ضرورة مبكرة لمنع تحول أي نهاية محتملة لسيطرة الحوثيين إلى بداية لصراع جديد بين القوى التي يفترض أنها ستكون جزءاً من عملية إعادة بناء الدولة.

وتنطلق هذه الورقة من فرضية أساسية مفادها أن الخطر الأكبر في مرحلة ما بعد الحوثيين قد لا يكون في استمرار الصراع بين الحوثيين وخصومهم، وإنما في غياب التوافق بين القوى المناهضة للحوثيين حول شكل الدولة التي يريدون بناءها. فالاتفاق على إسقاط سلطة قائمة لا يعني الاتفاق على البديل؛ كما أن وحدة الموقف العسكري في مواجهة خصم مشترك لا تعني بالضرورة وحدة المشروع السياسي بعد انتهاء الحرب. وتشير القراءة الأولية إلى وجود خمس قضايا ستكون حاسمة في تحديد مستقبل اليمن: شكل الدولة، القضية الجنوبية، توزيع السلطة والثروة، مستقبل المؤسسة العسكرية والأمنية، وطبيعة العلاقة بين المركز والمناطق والمحافظات.

وبناءً على ذلك، فإن نجاح مرحلة ما بعد الحوثيين لن يقاس فقط بقدرة القوى اليمنية على تغيير موازين القوة العسكرية، وإنما بقدرتها على الانتقال من منطق إدارة الحرب وتقاسم النفوذ إلى منطق بناء الدولة وتقاسم المسؤولية.

أولاً: ما المقصود بمرحلة «ما بعد الحوثيين»؟

لا ينبغي التعامل مع مفهوم «ما بعد الحوثيين» باعتباره مرادفاً حصرياً لسقوط الجماعة عسكرياً أو خروجها من صنعاء. فهذا المفهوم أوسع من ذلك، ويمكن أن يتحقق من خلال مجموعة من المسارات المحتملة، من بينها تسوية سياسية تعيد ترتيب السلطة، أو تحول عسكري يغير موازين القوى، أو تفكك تدريجي في بنية الجماعة، أو تسوية إقليمية تعيد صياغة التوازنات اليمنية، أو مزيج من هذه المسارات. وتكمن أهمية هذا التعريف في أن شكل النهاية سيؤثر بصورة مباشرة في شكل الدولة التي ستنشأ بعدها.

فإذا انتهى الصراع من خلال تسوية سياسية شاملة، فسيكون السؤال متعلقاً بكيفية دمج القوى المختلفة داخل النظام السياسي.

أما إذا انتهى من خلال تحول عسكري كبير، فسيكون التحدي الأساسي هو منع المنتصر من التعامل مع الانتصار باعتباره تفويضاً مفتوحاً لإعادة توزيع السلطة والثروة وفقاً لموازن القوة العسكرية.

وفي حال حدث تفكك تدريجي في بنية الحوثيين، فقد تظهر مخاطر أخرى تتمثل في انتقال بعض القوى والولاءات المسلحة إلى مستويات محلية، بما يجعل مرحلة ما بعد الجماعة أكثر تعقيداً من مرحلة وجودها كطرف مركزي واضح.

وهنا تظهر قاعدة أساسية:

إسقاط سلطة جماعة لا يساوي بالضرورة استعادة الدولة. فالسلطة يمكن أن تسقط خلال فترة قصيرة، بينما تحتاج الدولة إلى سنوات لإعادة بناء مؤسساتها وشرعيتها واحتكارها للقوة.

وقد أدى الصراع اليمني خلال السنوات الماضية إلى انقسام المؤسسات الرسمية، وظهور مراكز قوة عسكرية وأمنية متعددة، واتساع نفوذ السلطات المحلية والفاعلين غير الحكوميين. ولذلك فإن إعادة إنتاج مؤسسات الدولة السابقة من دون معالجة التحولات التي أنتجتها الحرب قد تؤدي إلى صراع جديد بدلاً من الاستقرار.

والسؤال الذي ينبغي أن يسبق أي ترتيبات انتقالية هو: هل تمتلك القوى اليمنية مشروعاً متفقاً عليه لإدارة الدولة بعد انتهاء الصراع، أم أنها تمتلك فقط مشاريع متنافسة للسيطرة عليها؟

ثانياً: معضلة القوى السياسية اليمنية: الاتفاق على الخصم لا يعني الاتفاق على الدولة تمثل هذه المسألة جوهر المشكلة.

فالقوى المناهضة للحوثيين قد تلتقي في رفض استمرار سيطرة الجماعة على مؤسسات الدولة، لكنها لا تتحرك بالضرورة وفق تصور سياسي واحد لمستقبل اليمن.

وهذا يخلق ما يمكن تسميته «فجوة ما بعد النصر»؛ أي الفجوة التي تظهر عندما ينتهي وجود الخصم المشترك وتبدأ عملية تحديد شكل النظام السياسي الجديد.

وخلال الحرب، أمكن تأجيل العديد من الخلافات الداخلية لأن الأولوية كانت لمواجهة الحوثيين. لكن انتهاء الصراع سيعيد هذه الخلافات إلى الواجهة بقوة أكبر.

1. فجوة الهدف

هناك فرق بين الاتفاق على إنهاء سيطرة الحوثيين وبين الاتفاق على الدولة التي ينبغي أن تحل محلها.

فهل الهدف هو استعادة الدولة المركزية؟

أم بناء دولة اتحادية؟

أم توسيع صلاحيات المحافظات؟

أم إعادة توزيع السلطة بين المركز والأقاليم؟

أم الوصول إلى صيغة سياسية تعترف بخصوصية الجنوب ومطالب بقية المناطق؟

عدم وجود إجابة واضحة عن هذه الأسئلة يجعل أي انتصار عسكري معرضاً لأن يتحول إلى بداية خلاف سياسي جديد.

2. فجوة السلطة

أحد أخطر تحديات المرحلة المقبلة سيكون الفصل بين القوة والشرعية.

فامتلاك قوة عسكرية على الأرض يمنح صاحبه قدرة على التأثير، لكنه لا يمنحه بالضرورة شرعية وطنية لإدارة الدولة.

ومن هنا فإن أي عملية سياسية لا تعالج العلاقة بين القوة المسلحة والسلطة السياسية ستظل معرضة للانهايار.

3. فجوة المصالح

الحرب خلقت مصالح اقتصادية مرتبطة بالمنافذ والموانئ والموارد والإيرادات والأسواق وشبكات التجارة.

وبالتالي فإن الصراع بعد الحرب قد لا يكون صراعاً أيديولوجياً فقط، بل صراعاً حول مصادر النفوذ الاقتصادي التي تمنح القوة السياسية استمراريتها.

وهذا يعني أن أي مشروع لبناء الدولة يجب أن يعالج الاقتصاد السياسي للحرب، وليس فقط نتائجها العسكرية.

ثالثاً: الجنوب... الاختبار الأصعب لمشروع الدولة

تمثل القضية الجنوبية الاختبار الأكثر حساسية لأي مشروع لإعادة بناء الدولة اليمنية. فالقضية الجنوبية لا يمكن التعامل معها باعتبارها ملفاً ثانوياً يؤجل إلى ما بعد حل الصراع مع الحوثيين؛ لأن الجنوب أصبح خلال سنوات الحرب لاعباً سياسياً وعسكرياً يمتلك مصالح ورؤى ومراكز قوة خاصة به.

وفي الوقت نفسه، فإن الجنوب نفسه ليس كتلة سياسية واحدة، ولا يمكن اختزاله في رؤية طرف سياسي واحد. ومن هنا فإن التحدي الحقيقي سيكون في الوصول إلى صيغة تضمن مشاركة الجنوب في تحديد مستقبل الدولة، بدلاً من محاولة فرض شكل الدولة عليه من المركز.

وهنا تبرز ثلاثة أسئلة مترابطة:

أولاً: هل يمكن الحفاظ على وحدة اليمن في ظل استمرار المطالب الجنوبية بإعادة تعريف العلاقة بين الجنوب والشمال؟

ثانياً: هل يمكن بناء دولة موحدة دون إعادة توزيع حقيقي للسلطة والثروة؟

ثالثاً: هل تستطيع القوى السياسية الوصول إلى صيغة تجعل الوحدة مشروعاً سياسياً قابلاً للحياة، وليس مجرد إطار دستوري؟

وهذه الأسئلة تجعل القضية الجنوبية جزءاً من أزمة الدولة نفسها وليست مجرد أزمة بين مكونات سياسية. فإذا فشلت المرحلة الانتقالية في تقديم معالجة عادلة للقضية الجنوبية، فإن أي استقرار سياسي سيكون معرضاً للاهتزاز، حتى لو انتهى الصراع مع الحوثيين.

رابعاً: الدولة بين المركزية واللامركزية

من غير الواقعي افتراض أن اليمن يستطيع العودة ببساطة إلى النموذج الإداري والسياسي الذي كان قائماً قبل الحرب. فالحرب غيرت العلاقة بين المركز والأطراف.

وفي مناطق كثيرة، اضطرت السلطات المحلية إلى إدارة شؤون السكان في ظل ضعف السلطة المركزية، بينما نشأت قوى محلية تمتلك قدرات أمنية وعسكرية واقتصادية.

ومن ثم فإن إعادة بناء الدولة ستواجه معضلة مزدوجة:

كيف تستعيد الدولة مركزيتها دون أن تعيد إنتاج مركزية كانت أحد أسباب التوتر؟ وكيف تمنح المناطق والمحافظات صلاحيات حقيقية دون أن تتحول اللامركزية إلى تفكك مؤسسي؟

وهنا لا ينبغي أن تكون القضية مجرد اختيار نظري بين «الدولة المركزية» و«الدولة الاتحادية»، وإنما يجب الانتقال إلى الأسئلة العملية:

من يملك القرار السيادي؟

ما صلاحيات الحكومة المركزية؟

ما صلاحيات المحافظات والأقاليم؟

كيف توزع الموارد؟

من يدير الموانئ؟

من يملك قرار إدارة النفط والغاز؟

كيف توزع الإيرادات المحلية؟

كيف تضمن الدولة وحدة السياسة الخارجية والدفاع والأمن القومي؟

كيف يتم تمثيل المناطق في المؤسسات التشريعية والتنفيذية؟

ما الضمانات التي تمنع هيمنة منطقة على بقية المناطق؟

وبذلك تصبح اللامركزية وسيلة لإعادة بناء الدولة، لا بديلاً عنها. فاللامركزية الناجحة لا تعني إضعاف الدولة، وإنما يمكن أن تكون آلية لإعادة توزيع السلطة داخلها وتقليل الصراع حول المركز.

خامساً: النفط والغاز والثروة... الاقتصاد السياسي للدولة الجديدة

لن يكون ممكناً بناء دولة يمنية مستقرة من دون حل معضلة الموارد. فالنفط والغاز والموانئ والثروات المحلية ليست مجرد قضايا اقتصادية، وإنما تمثل في البيئة اليمنية مصادر مباشرة للقوة السياسية. ولهذا فإن الصراع حول الموارد يمكن أن يصبح أكثر أهمية بعد انتهاء الحرب من الصراع حول بعض المواقع العسكرية. فالقوى التي تسيطر على مناطق إنتاج الطاقة أو المنافذ البحرية أو طرق التجارة تمتلك أوراقاً تفاوضية تتجاوز حجمها السياسي أو السكاني.

وهنا تظهر أهمية مأرب وحضرموت وشبوة، ليس فقط باعتبارها مناطق ذات أهمية استراتيجية، وإنما باعتبارها جزءاً من معادلة الاقتصاد السياسي للدولة المقبلة. والمشكلة

لا تكمن في وجود الموارد، وإنما في كيفية إدارتها. فإذا احتفظ المركز بكل الموارد، فقد تعود مشكلة التهميش. وإذا احتفظت المناطق المنتجة بمعظم الموارد، فقد تتعمق الفوارق بين المناطق وتضعف قدرة الدولة المركزية على تقديم الخدمات.

أما الصيغة الأكثر قابلية للاستقرار فتقوم على تقاسم واضح وشفاف للإيرادات يضمن للمناطق المنتجة حصة عادلة، وفي الوقت نفسه يحافظ على قدرة الدولة على تمويل المؤسسات والخدمات الأساسية على المستوى الوطني. ومن هنا يجب أن تصبح مسألة الموارد جزءاً من التسوية السياسية، وليس ملفاً اقتصادياً منفصلاً.

سادساً: الجيش والأمن... هل يمكن إنهاء تعدد مراكز القوة؟

هذه القضية قد تكون الاختبار الأكثر حساسية في مرحلة ما بعد الحرب. فالدولة الحديثة لا تستطيع أن تستقر في ظل وجود عدة مراكز مسلحة تمتلك قرار الحرب والسلم بصورة مستقلة عن مؤسساتها الرسمية. لكن المشكلة اليمنية لا يمكن حلها بمجرد إصدار قرار سياسي بدمج القوات. فالعديد من التشكيلات المسلحة نشأت في ظروف الحرب، واكتسبت مصالح ونفوذاً وشبكات اجتماعية وسياسية.

لذلك فإن عملية إعادة بناء المؤسسة العسكرية يجب ألا تقوم على الإقصاء الشامل، كما لا ينبغي أن تقوم على تثبيت الوضع القائم ومنح التشكيلات المسلحة صفة دائمة. والمطلوب هو انتقال تدريجي من شرعية القوة إلى شرعية المؤسسة.

ويمكن أن تقوم العملية على أربع مراحل:

أولاً: حصر التشكيلات والقوى المسلحة.

ثانياً: تحديد مواقعها وأعدادها وتسلسلها القيادي.

ثالثاً: إعادة هيكلتها ودمج المؤهلين منها داخل مؤسسات الدولة.

رابعاً: بناء قيادة عسكرية وطنية موحدة تخضع للسلطة السياسية الشرعية.

والأهم من ذلك أن عملية الدمج ينبغي أن تكون وطنية وليست انتقامية. فالهدف ليس إنتاج جيش ينتصر فيه طرف على طرف، وإنما بناء مؤسسة لا يصبح ولاؤها لأي حزب أو منطقة أو جماعة، بل للدولة.

ويمكن اختصار المعادلة المطلوبة في:

قيادة سياسية موحدة → مؤسسة عسكرية وطنية → عقيدة دفاعية مشتركة → احتكار الدولة للسلاح → خضوع المؤسسة العسكرية للرقابة السياسية والقانونية.

سابعاً: المشكلة الأعمق... من يحكم «اليوم التالي»؟

إذا انتهت سيطرة الحوثيين، فمن سيملك القدرة على إدارة المرحلة الانتقالية؟

هذا السؤال يبدو إجرائياً، لكنه في الواقع سؤال استراتيجي. فالفترة الانتقالية ستكون مرحلة شديدة الحساسية؛ لأن مؤسسات الدولة ستكون ضعيفة، ومراكز القوة ستكون متنافسة، والمجتمع سيكون مرهقاً اقتصادياً وإنسانياً، فيما ستسعى القوى الإقليمية والدولية إلى حماية مصالحها، وفي هذه البيئة يمكن أن يظهر خطر الفراغ السياسي، والفراغ لا يبقى فارغاً طويلاً، فإذا لم توجد مؤسسات قادرة على ملئه، ستملؤه القوى الأكثر تنظيماً أو الأكثر امتلاكاً للسلاح والموارد.

ولهذا فإن المرحلة الانتقالية يجب ألا تبدأ بعد انتهاء الحرب، بل ينبغي التفكير فيها قبل انتهاء الحرب. وهنا تبرز الحاجة إلى تصور واضح يتضمن:

• سلطة انتقالية ذات شرعية سياسية.

• جدول زمني للانتقال.

• قواعد واضحة لإدارة الموارد.

• ترتيبات أمنية مؤقتة.

• آلية لإعادة بناء المؤسسات.

- ضمانات لتمثيل مختلف المناطق.
- إطار لمعالجة القضية الجنوبية.
- برنامج لإعادة الإعمار.
- مسار دستوري وانتخابي واضح.

ثامناً: هل تستطيع القوى السياسية الانتقال من منطق «الغنيمة» إلى منطق «الدولة»؟

هذه هي المعضلة السياسية الأكثر عمقاً. فالدولة لا تُبنى عندما تحصل كل قوة على حصتها من المناصب، وإنما عندما تتنازل القوى عن جزء من قدرتها على التحكم المباشر مقابل قبولها بقواعد مؤسسية مشتركة.

ومن هنا فإن الخطر لا يكمن فقط في صراع القوى على المناصب، بل في أن تتحول مؤسسات الدولة نفسها إلى أدوات لتثبيت موازين القوى التي أنتجتها الحرب. وفي هذه الحالة قد تتغير أسماء المسؤولين والمؤسسات، بينما يبقى جوهر المشكلة قائماً. ولذلك فإن بناء الدولة يحتاج إلى عقد سياسي جديد يحدد:

من يحكم؟

كيف يحكم؟

بأي مؤسسات؟

من أين تأتي شرعيته؟

كيف تتم محاسبته؟

كيف تنتقل السلطة؟

وإذا لم تتم الإجابة عن هذه الأسئلة، فإن أي تسوية ستظل معرضة لإعادة إنتاج الصراع.

تاسعاً: السيناريوهات المحتملة

● السيناريو الأول: إعادة بناء دولة يمنية موحدة

ينجح الفاعلون السياسيون في التوصل إلى اتفاق حول وحدة الدولة، وإعادة بناء المؤسسات، وتوحيد الجيش والأمن، واعتماد نظام سياسي أكثر لامركزية. ويمثل هذا السيناريو أفضل الخيارات من حيث الحفاظ على مؤسسات الدولة ومنع تفككها، لكنه يحتاج إلى تنازلات كبيرة من القوى التي راكمت نفوذاً خلال الحرب.

التقدير: ممكن، لكنه مشروط بتوافق سياسي واسع.

● السيناريو الثاني: دولة اتحادية أو لامركزية واسعة

يتم الانتقال إلى صيغة تمنح المناطق والمحافظات صلاحيات واسعة في الإدارة والموارد، مع إبقاء الدفاع والسياسة الخارجية والعمللة والسيادة ضمن مؤسسات الدولة المركزية. وقد تكون هذه الصيغة قادرة على تخفيف الصراع حول المركز، لكنها ستظل مرتبطة بمدى الاتفاق على عدد الأقاليم وحدودها وآلية توزيع الثروة.

التقدير: سيناريو قابل للحياة إذا صُمم بصورة واقعية وتوافقية.

● السيناريو الثالث: انتهاء الحوثيين وبقاء دولة متعددة مراكز القوة

ينتهي الصراع مع الحوثيين، لكن لا تنجح القوى الأخرى في توحيد مؤسسات الدولة. فتستمر القوى المحلية في الاحتفاظ بنفوذها العسكري والأمني، بينما تصبح الحكومة المركزية طرفاً بين أطراف متعددة بدلاً من أن تكون المرجعية الوحيدة.

التقدير: سيناريو خطير وواقعي إذا لم تتم معالجة ملف السلاح والمؤسسات مبكراً.

● السيناريو الرابع: ترسخ الانقسام السياسي والجغرافي

تتحول الوقائع التي فرضتها الحرب إلى ترتيبات سياسية دائمة، وتزداد استقلالية المناطق، وتراجع قدرة المركز على فرض سياساته. وفي هذه الحالة قد تبقى اليمن موحدة من الناحية القانونية، لكنها تصبح شديدة التجزؤ من الناحية العملية.

التقدير: أخطر السيناريوهات على مستقبل الدولة اليمنية.

عاشراً: التقدير الاستراتيجي

تشير القراءة السابقة إلى أن مرحلة ما بعد الحوثيين ستكون، في جوهرها، اختباراً لقدرة القوى اليمنية على إنتاج دولة تتجاوز موازين القوة التي فرضتها الحرب. فإنتهاء سيطرة الحوثيين قد يكون شرطاً ضرورياً لإعادة بناء الدولة، لكنه ليس شرطاً كافياً.

وذلك لأن المشكلة اليمنية لم تعد مرتبطة فقط بمن يسيطر على صنعاء، وإنما أصبحت مرتبطة أيضاً بمن يسيطر على المؤسسات، ومن يملك السلاح، ومن يتحكم في الموارد، وكيف تتم إدارة العلاقة بين المركز والأطراف، وما إذا كانت القوى السياسية قادرة على الاتفاق على قواعد مشتركة للسلطة.

وعليه، فإن الخطر الأكبر يتمثل في أن يتحول «النصر على الحوثيين» إلى «صراع بين المنتصرين». وهذا الاحتمال يصبح أكثر خطورة كلما تأخر الاتفاق على شكل الدولة وترتيبات المرحلة الانتقالية. ومن ثم، فإن الأولوية السياسية لا ينبغي أن تكون انتظار نهاية الحرب ثم البحث عن شكل الدولة، وإنما بناء تصور الدولة بالتوازي مع إدارة الصراع. فالفراغ الدستوري والسياسي الذي قد يلي انتهاء الحرب سيكون أكثر خطورة من الفراغ العسكري؛ لأن الفراغ العسكري يمكن ملؤه بالقوة، أما الفراغ السياسي فقد ينتج صراعات جديدة يصعب احتواؤها.

الحادي عشر: التوصيات

1. إعداد تصور وطني مبكر لمرحلة ما بعد الحوثيين

ينبغي للقوى السياسية اليمنية وضع إطار واضح للمرحلة الانتقالية قبل الوصول إلى نهايات الصراع، حتى لا تبدأ المرحلة الجديدة في ظل فراغ سياسي.

2. إطلاق حوار حول شكل الدولة

ينبغي أن ينتقل النقاش من الشعارات العامة حول الوحدة أو الانفصال أو الفيدرالية إلى بحث عملي في توزيع السلطات والموارد والصلاحيات.

3. إعطاء القضية الجنوبية موقعاً مركزياً

لا ينبغي التعامل مع الجنوب كملف مؤجل، وإنما كأحد الملفات المؤسسة لأي عقد سياسي جديد.

4. وضع نظام عادل لتوزيع الموارد

ينبغي الاتفاق مسبقاً على قواعد شفافة لتوزيع عائدات النفط والغاز والموانئ والموارد المحلية بين المركز والمناطق والمحافظات.

5. إعادة بناء المؤسسة العسكرية والأمنية

ينبغي البدء بعملية تدريجية لإعادة هيكلة القوات والدمج المؤسسي، مع ضمان عدم استخدام العملية لتصفية الخصوم السياسيين.

6. منع احتكار أي قوة منفردة للمرحلة الانتقالية

فالانتقال من حكم جماعة واحدة إلى سيطرة قوة أخرى لن يمثل بناءً للدولة، وإنما إعادة إنتاج للمشكلة بصورة مختلفة.

7. تقوية المؤسسات المدنية

ينبغي أن تترافق إعادة بناء الجيش والأمن مع إعادة بناء القضاء والسلطة المحلية والخدمة المدنية والرقابة المالية.

8. ربط إعادة الإعمار ببناء الدولة

يجب ألا تتحول المساعدات وإعادة الإعمار إلى آلية لإعادة إنتاج شبكات النفوذ، وإنما إلى أداة لتعزيز المؤسسات الوطنية.

9. بناء عقد سياسي جديد

المطلوب ليس مجرد اتفاق لتقاسم السلطة، وإنما اتفاق يحدد قواعد ممارسة السلطة والانتقال السلمي إليها والمساءلة عنها.

10. الاستفادة من الدور الإقليمي والدولي دون تحويله إلى وصاية

يمكن للدعم الإقليمي والدولي أن يساعد في تثبيت المرحلة الانتقالية، لكن القرار النهائي بشأن شكل الدولة يجب أن يكون يمينياً، لأن أي صيغة مفروضة من الخارج ستظل عرضة للرفض وعدم الاستقرار.

خاتمة

إن اليمن لا يواجه فقط سؤالاً حول كيفية إنهاء الحرب، وإنما يواجه سؤالاً أكثر عمقاً يتعلق بمستقبل الدولة نفسها. فبعد سنوات من الصراع، لم تعد الدولة اليمنية مجرد مؤسسات تحتاج إلى إعادة تشغيل، بل أصبحت مشروعاً سياسياً يحتاج إلى إعادة تعريف العلاقة بين السلطة والمجتمع، وبين المركز والأطراف، وبين الدولة والقوى المسلحة، وبين الموارد والمناطق المنتجة لها.

ومن هنا فإن مرحلة ما بعد الحوثيين قد تكون فرصة تاريخية لإعادة تأسيس الدولة اليمنية، لكنها قد تتحول في الوقت نفسه إلى أخطر مراحل الصراع إذا دخلتها القوى

السياسية من دون رؤية مشتركة. فالخطر الحقيقي ليس أن ينتهي الحوثيون وتبقى الأزمة، وإنما أن تنتهي مرحلة الحوثيين من دون أن تكون القوى اليمنية قد اتفقت على البديل.

وبالتالي، فإن المعادلة التي ينبغي أن تحكم التفكير في المستقبل هي:

إنهاء سيطرة الحوثيين لا يكفي لاستعادة الدولة؛ واستعادة الدولة لا تتحقق من دون اتفاق على شكلها، ومؤسساتها، ومواردها، وقواعد توزيع السلطة فيها.

وعليه، فإن نجاح اليمن في مرحلة ما بعد الحوثيين سيعتمد بدرجة كبيرة على قدرة القوى السياسية على اتخاذ قرار تاريخي: هل تريد بناء دولة تتسع للجميع، أم إعادة توزيع الدولة بين القوى التي أفرزتها الحرب؟

وهنا تحديداً سيتحدد مستقبل اليمن؛ فإما أن تكون نهاية الصراع بداية لدولة يمنية جديدة أكثر توازناً ومؤسسية، أو أن تصبح مجرد انتقال من حرب على السلطة إلى صراع جديد على الدولة..